بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

الوجه الثالث: ما نقله بعض الأساتذة الأجلة دام توفيقه [في كتابه قبسات من علم الرجال ج٢ ص٢٧١ – ٢٧٢] عن والده السيد الأستاذ مد ظله الشريف، وحاصله: أن هناك سنداً معتبراً ذكره الشيخ الطوسي قده في أوائل التهذيب إلى روايات ابن فضال، والطريق هو: (**جماعة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة عن علي بن الحسن بن فضال**).

والبحث يقع فعلاً في أن هذا الطريق هل هو طريق لجميع ما وقع للشيخ الطوسي من كتب ابن فضال، أم لخصوص تلك الروايات التي ابتدأها الشيخ الطوسي بهذا الطريق؟

ذكر دام ظله: بأن الظاهر أن الطريق المذكور طريق لسائر كتب ابن فضال وليس لخصوص الروايات التي ابتدأها بهذا الطريق، والوجه في ذلك [كما في القبسات]: (**أن الشيخ (قدس سره) لما شرع في تأليف التهذيب قام في البداية بإيراد الأحاديث بأسانيدها من مشايخه إلى الإمام (عليه السلام)، ثم ارتأى أن يبتدأ باسم الراوي الذي أخذ الحديث من كتابه أو أصله على أن يورد عند الفراغ من التهذيب أسانيده التي يتوصل بها إلى تلك الكتب والأصول، وذلك رعاية للاختصار في الوقت والجهد والمال.**

والملاحظ أنه أورد في أوائل التهذيب [كما في الجزء الأول منه ص١٦٣، ١٥٣، ٢٦ إلخ] روايات كثيرة بسند مزدوج إلى علي بن الحسن بن فضال فنراه يقول: (أخبرني جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن وأحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن). والظاهر أن هذا السند المزدوج ليس سنداً إلى خصوص تلك الروايات التي رواها به بل هو سند إلى الكتاب الذي أخذ منه تلك الروايات وهو كتاب علي بن الحسن بن فضال.

ومما يشهد على ذلك أنه أورد بعض الأحاديث في التهذيب بالسند المزدوج المذكور ولكنه أوردها في الاستبصار مبتدئاً باسم علي بن الحسن بن فضال، مع التزامه فيه أيضاً بأن لا يبتدئ إلا باسم من أخذ الحديث من كتابه أو من أصله، فيعرف من هذا أنه لما ألف الاستبصار – وهو في أحاديثه قطعة

من التهذيب – كان على ذُكرٍ بأنه أخذ هذه الأحاديث من كتاب ابن فضال فابتدأ باسمه ولم يذكر السند من أوله إلى آخره.) أي إذا كان نفس الحديث الذي أورده في التهذيب بسند معتبر قد أورده في الاستبصار مبتدئاً باسم علي بن الحسن بن فضال، مع أنه لا يبدأ الحديث باسم راوٍ إلا إذا كان الحديث مأخوذاً من كتابه.

حيث أبان أن التزامه بذلك في الاستبصار على نسق التزامه في التهذيب فقال رحمه الله [في الاستبصار فيما اختلف من الأخبار؛ المشيخة، ص٣٠٤]: **(وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام).** مما يدل على أن السند المذكور طريق للكتاب لا للروايات الشريفة.

كما قال في القبسات: **(فيعرف من هذا أنه لما ألّف الاستبصار – وهو في أحاديثه قطعة من التهذيب – كان على ذكر بأنه أخذ هذه الأحاديث من كتاب ابن فضال فابتدأ باسمه ولم يذكر السند من أوله إلى آخره).**

ثم طرح مد ظله إشكالاً على نفسه وأجاب عنه: **(إن قيل: إذا كان الأمر كذلك فلماذا نجده في القسم الأول من التهذيب – الذي كان بناؤه فيه على ذكر السند بتمامه – أنه يذكر أحياناً أحد السندين فقط وهو (ابن عبدون عن ابن الزبير عن ابن فضال) ولا يذكر السند الآخر الذي ينتهي إلى ابن عقدة، بل نجده في بعض الموارد يذكر كلا السندين في رواية وفي الرواية التي بعدها مباشرة يذكر أحدهما فقط، فلماذا التفريق إذا كانت كلتا الروايتين مقتبسة من كتاب علي بن الحسن بن فضال؟ ألا يشير هذا إلى أن السندين لم يكونا طريقين له إلى كتب ابن فضال بل إلى روايات له بخصوصها؟**

قلت: لا محيص من البناء على أن ذلك كان ضرباً من التفنن مارسه الشيخ (قدس سره) في أوائل التهذيب عند إيراد روايات علي بن الحسن بن فضال ولا ينبئ عن وجود فرق حقيقي بين ما رواه بسند واحد وما رواه بسندين، فإن الممارس يعرف أنه لم يكن لدى الشيخ (قدس سره) شيء من كتب من تقدم علي بن فضال ومن تأخر عنه في أسانيد تلك الروايات، فهي مأخوذة من كتبه لا محالة، وعلى ذلك يتعين أن يكون السندان طريقين له إلى جميع ما أورده منها).

فالسيد مد ظله الشريف مطمئن بأن السند المعتبر الذي ورد في أوائل التهذيب سند إلى الكتاب، فيكفي ذلك في تعويض السند الضعيف بالسند المعتبر لأنهما سندان من طريق واحد وهو طريق الشيخ إلى كتب ابن فضال.

ولكن في حصول الاطمئنان بذلك تعثّر وذلك لموانع:

المانع الأول: ما أشار إليه مد ظله وهو أن الروايات المشتملة على السند المزدوج وردت في كتابي الحيض والجنائز، ومن المحتمل جداً أن سنده الصحيح إنما ثبت لهذين الكتابين – وهما كتابا الحيض والجنائز – وأما غيرهما من الكتب التي وقعت له من كتب ابن فضال فلم يحرز طريق لها سوى طريقه المشتمل على علي بن محمد بن الزبير الذي لم يرد توثيق له.

وقد أفاد مد ظله الدفاع عن هذه النقطة بأن أحمد بن عقدة والتلعكبري رويا جميع أصول الإمامية ومصنفاتها ومن أبرزها كتب ابن فضال، وهذا ما نص عليه الشيخ قدس سره قال الشيخ [رجال الشيخ الطوسي – الأبواب؛ ص: ٤٤٩ رقم ٦٣٨٦ – ١]: (**هارون بن موسى التلعكبري، يكنى أبا محمد، جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير، ثقة، روى جميع الأصول والمصنفات، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا**).

ونحوه ما في [في معجم رجال الحديث ج٣ ص٦٦]: (**وعده – أي الشيخ – في رجاله في من لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلاً: «أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان، مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس الهمداني السبيعي الكوفي، المعروف بابن عقدة، يكنى أبا العباس، جليل القدر عظيم المنزلة، له تصانيف كثيرة، ذكرناها في كتاب الفهرست، وكان زيدياً جارودياً، إلا أنه روى جميع كتب أصحابنا، وصنف لهم، وذكر أصولهم، وكان حفظة**).

وحيث إن السند "أخبرنا جماعة عن موسى عن هارون بن موسى التلعكبري" وهو ممن روى جميع المصنفات عن ابن عقدة – وهو ممن روى جميع المصنفات عن علي بن الحسن بن فضال –، فمقتضى العادة أنهم رووا جميع كتب ابن فضال، فورود هذين السندين في كتابي الحيض والجنائز لا يوجب اختصاص السند بهما ما دامت الواسطة ممن روى جميع الأصول والمصنفات، ومنها كتب ابن فضال.

ولكن في النفس تأمل، فإن كون التلعكبري وابن عقدة ممن رويا جميع المصنفات لا يعني أن الواسطة بين الشيخ وبين التلعكبري – وهو الذي عبر عنه بأنه أخبرنا جماعة...– قد روى جميع ما

روى التلعكبري وابن عقدة، فلعل الواسطة كان طريقاً للشيخ في خصوص روايات كتابي الحيض والجنائز، وبالتالي لا يحرز أن هذا الطريق المعتبر طريق لجميع كتب ابن فضال.

المانع الثاني: أن الشيخ الطوسي قدس سره اقتصر في المشيخة والفهرست على ذكر الطريق الضعيف، مع أن نهجه في المشيخة والفهرست على ذكر طرقه للكتب بالتفصيل، فلو كان الطريق المعتبر الذي ذكره عن كتابي الحيض والجنائز طريقا لجميع كتب ابن فضال لكان أولى بالذكر. نعم، لم يلتزم بذكر جميع الطرق في بعض الموارد – كما أشار مد ظله – لكنها موارد نادرة، وإلا فالطريقة العامة للشيخ في المشيخة والفهرست أن يذكر تفصيلاً طرقه إلى الكتب، فاقتصاره في المشيخة والفهرست على ذكر الطريق الضعيف مانع آخر من تحصيل الاطمئنان بشمول الطريق الصحيح لسائر كتبه.

الوجه الرابع: ما نقله أيضاً بعض الأجلاء دام توفيقه [في كتابه القبسات ج٢ ص٢٧٦] عن والده مد ظله الشريف قال: (**وهو أن الحاجة إلى السند في اعتبار الكتاب إنما هي في غير الكتب المشهورة التي يكثر تداول نسخها وأما هذه – كالكتب الأربعة في الأعصار الأخيرة – فلكونها مأمونة عن الدس والتحريف فهي مستغنية عن السند.**

والظاهر أن كتب ابن فضال كانت من الكتب التي تكثر نسخها وتتداولها الأيادي في عصر الشيخ (قدس سره) بل وقبل ذلك، ففي رواية الحسين بن روح عن الإمام العسكري (عليه السلام) أنه سئل عن كتب بني فضال كيف نعمل بها وبيوتنا منها ملاءٌ؟ فقال (عليه السلام): ((خذوا بما رووا وذروا ما رأوا)).

[فـ] السؤال فيها – أي الرواية – يصلح شاهداً على مدى انتشار كتب بني فضال في بيوت الشيعة في عصر الإمام (عليه السلام)، وأشهر بني فضال وأجلهم مكانة هو علي بن الحسن بن فضال الذي قال [فيه] محمد بن مسعود العياشي: (ما رأيت في من لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة)، وقال النجاشي: (كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه، سمع منه شيء كثير ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه.

ومن المعلوم أن مكانة المؤلف وعلوّ كعبه في العلم من أسباب اشتهار كتبه وتداولها، ولا سيما إذا كانت مستوفاة في الأخبار حسنة كما وصفها به الشيخ (قدس سره)، وقد نصّ في الفهرست على أنه قرأ أكثرها على أحمد بن عبدون، وذكر النجاشي أن ابن الغضائري قرأ أيضاً جملة منها على ابن عبدون في مدة سمعها معه وقرأ هو كتاب الصيام عليه.

وبالجملة: مقتضى الشواهد هو تداول كتب ابن فضال التي اعتمد عليها الشيخ في التهذيبين في ذلك العصر، فهي كانت كالكتب الأربعة في زماننا هذا لا حاجة في اعتبارها إلى سند معتبر إليها).

والرواية هي [كما في كتاب الغيبة، ح٣٥٥]: **(قال أبو الحسين بن تمام حدثني عبد الله الكوفي خادم الحسين ابن روح رضي الله عنه، قال: سئل الشيخ – يعني أبا القاسم رضي الله عنه – عن كتب ابن أبي العزاقر بعدما ذُمّ وخرجت فيه اللعنة [من صاحب الأمر]، فقيل له: كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي [يعني العسكري] في كتب بني فضال).**

لكن سيدنا الخوئي قدس سره طعن في الرواية نفسها، وقال [في المعجم ج١١ ص١٠٧]: **(وثانياً: أنه لم يثبت ورود مثل هذه الرواية في شأن بني فضّال، فإنّ سند هذه الرواية هو ما رواه الشيخ الطوسي عن الطاطري عن أبي الحسين عن عبد الله الكوفي خادم الحسين بن روح عنه أنه قال: إني أقول في كتب الشلمغاني ما قاله العسكري في كتب بني فضال: (خذوا ما رووا وذروا ما رأوا)، وعبد الله الكوفي وكذا أبو الحسين لم يوثقا).**

والنتيجة أن الرواية لا تشهد بشهرة كتب ابن فضال في زمان الشيخ قدس سره بحيث لا حاجة إلى توسيط السند.

فالنتيجة التي وصلنا إليها: أنه لم يثبت لدينا تمامية طريق الشيخ قدس سره إلى كتب علي بن الحسن بن فضال.

والحمد لله رب العالمين